بلجيلالي بلعيد

الحماية القانونية لقواعد المنافسة في الصفقات العمومية

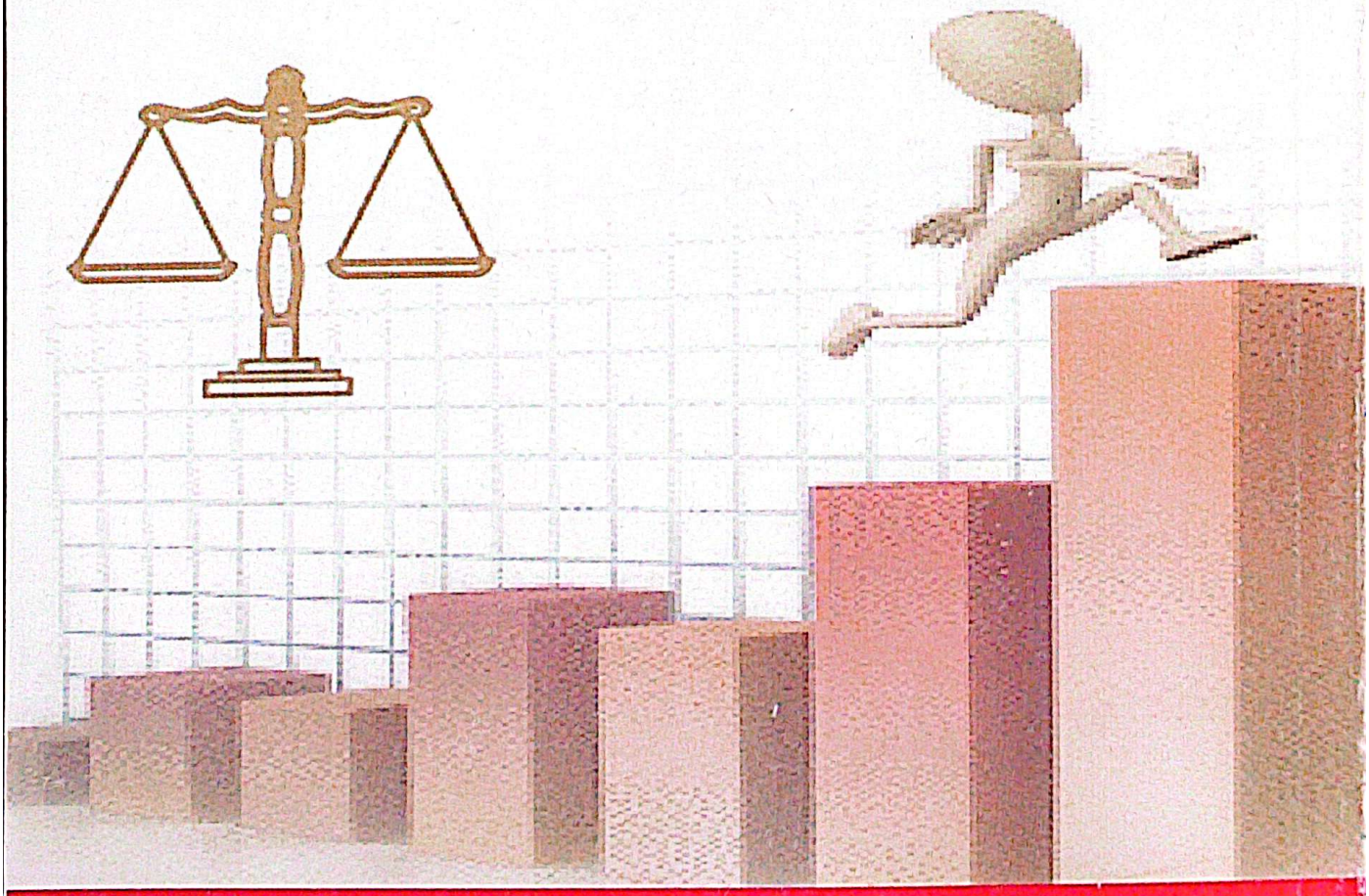

النشر الجامعي الجديد

Scanné avec CamScanner

الفهرس

مقدمة 5
الفصل الأول:الإطار القانوني لحماية قواعد المنافسة في الصفقات العمومية..... 11
المبحث الأول: الدعوة إلى المنافسة في الصفقات العمومية..... 12
المطلب الأول: طلب العروض بوصفها قاعدة عامة في إبرام الصفقات العمومية.... 13
الفرع الأول: مرحلة التحضير لإبرام الصفقات العمومية..... 13
البند الأول:تحديد حاجيات المشتري العمومي..... 14
البند الثاني: إعداد دفاتر الشروط..... 15
أولا: تعريف دفتر الشروط..... 16
ثانيا: أصناف دفاتر الشروط..... 16
أ/ دفاتر البنود الإدارية العامة..... 16
ب/ دفاتر التعليمات المشتركة..... 17
ج/ دفاتر التعليمات الخاصة..... 17
الفرع الثاني: تعريف طلب العروض وتكريس مبادئ المنافسة في الصفقات العمومية 18
البند الأول : تعريف طلب العروض 18
البند الثاني: تكريس مبادئ قواعد المنافسة في طلب العروض 19
أولا: مبدأ العلنية 19
ثانيا: مبدأ حرية المنافسة في الصفقات العمومية..... 22
ثالثا: مبدأ المساواة بين المتعاملين الاقتصاديين 24
الفرع الثالث: أشكال طلب العروض 26
البند الأول: طلب العروض المفتوح 26
البندالثاني:طلب العروض المفتوح مع اشتراط قدرات دنيا..... 27
البند الثالث: طلب العوض المحدود..... 28
1/اللجوء إلى طلب العروض على مرحلة واحدة..... 29
2/ اللجوء إلى طلب العروض على مرحلتين..... 29
البند الرابع: المسابقة..... 30
المطلب الثاني: التراضي كاستثناء عن الدعوة إلى المنافسة 34
الفرع الأول: تعريف التراضي وأشكاله..... 35
البند الأول: تعريف التراضي 35
البند لثاني أشكال التراضي..... 35
أ/ التراضي البسيط..... 35
1/ الوضعية الاحتكارية للمتعامل المتعاقد..... 36

Scanné avec CamScanner

2/ حالات الاستعجال..... 36
3/ حالتي مشروع ذي الأولوية والأهمية الوطنية وترقية الإنتاج 36
4/ حالة الحق ألحصري بنص 37
ب/ التراضي بعد الاستشارة 37
1/ حالة عدم جدوى الدعوة إلى المنافسة..... 38
2/ حالة صفقة الأشغال التابعة للمؤسسة العمومية السيادية..... 38
3/ حالة العمليات المنجزة في إطار إستراتيجية التعاون الحكومي أو في إطار الاتفاقيات الثنائية المتعلقة بالتمويلات الإمتيازية وتحويل الديون الى مشاريع تنموية او هبات 39
4/حالة صفقات الدراسات أو اللوازم أو الخدمات الممنوحة التي كانت محل فسخ وكانت طبيعتها لا تتلائم مع أجال مناقصة جديدة 40
المبحث الثاني : مدى إمكانية تطبيق قواعد المنافسة في مجال الصفقات العمومية 41
المطلب الأول: تطبيق قانون المنافسة في الصفقات العمومية 42
الفرع الأول: مفهوم المنافسة وقانون المنافسة 42
البند الأول: تعريف المنافسة..... 42
البند الثاني: تعريف قانون المنافسة 43
الفرع الثاني: مراحل تطبيق قانون المنافسة على الصفقات العمومية 44
البند الأول: مرحلة استبعاد خضوع الشخص العام لقواعد المنافسة..... 44
البند الثاني: مرحلة إدراج قواعد المنافسة في مجال الشرعية الإدارية 45
الفرع الثالث: التطبيق الشخص لقانون المنافسة 49
البند الأول خضوع الصفقات العمومية لقانون المنافسة 50
أولا: إدراج قواعد المنافسة في مرحلة الإعلان عن طلب العروض 50
ثانيا: مرحلة فتح وتقييم العروض والإعلان المؤقت والنهائي عن الفائز بالصفقة 50
البند الثاني: حدود تطبيق قانون المنافسة على الصفقات العمومية 52
البند الثالث: عدم اختصاص مجلس المنافسة بمتابعة الممارسات المتصلة بقرارات السلطة العامة..... 53
البند الرابع : متابعة مجلس المنافسة للممارسات المنفصلة عن امتيازات السلطة العامة . 55
المطلب الثاني: الممارسات المقيدة للمنافسة في الصفقات العمومية..... 58
الفرع الأول: الاتفاقات المقيدة للمنافسة في الصفقات العمومية..... 58
البند الأول: تعريف الاتفاقات المقيدة للمنافسة 59
البند الثاني: عناصر الاتفاقات المحظورة 59
أولا: تعدد الأطراف واستقلالها 60
ثانيا: حرية اتخاذ القرار 61
ثالثا: تقييد المنافسة 61
الفرع الثاني: أطراف ومجال تطبيق الاتفاقات المقيدة للمنافسة 61
البند الأول: أطراف الاتفاقات المقيدة للمنافسة 61

Scanné avec CamScanner

أولا: الأشخاص الخاصة 62
ثانيا: الأشخاص العامة..... 63
البند الثاني:مجال الاتفاقات المقيدة للمنافسة 64
1/نشاطات الإنتاج 64
2/نشاطات الخدمات 65
3/نشاطات التوزيع 65
4/التجمعات والمنظمات المهنية 65
5/الأشخاص المعنوية العمومية 65
الفرع الثالث:أشكال الاتفاقات المقيدة للمنافسة 65
البند الأول: الاتفاقات الأفقية 65
البند الثاني: الاتفاقات العمودية 66
الفصل الثاني:الرقابة الإدارية والقضائية لحماية قواعد المنافسة 69
المبحث الأول:الرقابة الإدارية لحماية قواعد المنافسة 68
المطلب الأول:الرقابة القبلية للصفقات العمومية 70
الفرع الأول: رقابة لجنة فتح وتقييم العروض 71
البند الأول :مهام لجنة فتح وتقييم العروض 72
أولا: مرحلة فتح العروض 73
ثانيا: مرحلة تقييم العروض 75
الفرع الثاني: رقابة لجنة الصفقات العمومية 76
البند الأول: اللجنة الجهوية للصفقات العمومية 77
أولا: تشكيلها 77
ثانيا:اختصاصاتها 78
البند الثاني: اللجنة الوزارية للصفقات العمومية 78
البند الثالث:اللجنة الولائية للصفقات العمومية 79
أولا: تشكيلها 79
ثانيا:اختصاصاتها 79
البند الرابع: اللجنة البلدية للصفقات العمومية 80
أولا: تشكيلها 80
ثانيا:اختصاصاتها 81
البند الخامس: اللجنة القطاعية للصفقات العمومية 81
أولا: تشكيلها 82
ثانيا: اختصاصاتها 82
الفرع الثالث: رقابة المراقب المالي والمحاسب العمومي 83
البند الأول: رقابة المراقب المالي 84
البند الثاني: نتائج ممارسة المراقبة المالية 85
أولا: الرفض المؤقت 86

Scanné avec CamScanner

ثانيا: الرفض النهائي 86
البند الثالث:رقابة المحاسب العمومي 88
المطلب الثاني: الرقابة اللاحقة للصفقات العمومية 92
الفرع الأول: رقابة الوصايا البعدية 92
الفرع الثاني: رقابة المفتشية العامة للمالية 94
الفرع الثالث: رقابة مجلس المحاسبة 99
البند الأول: الغرف الوطنية لمجلس المحاسبة 102
أولا: الاختصاصات الإدارية 102
ثانيا: الاختصاصات القضائية 106
المبحث الثاني:دور القضاء في حماية قواعد المنافسة في الصفقات العمومية 109
المطلب الأول:دور القضاء الإداري في حماية قواعد المنافسة 110
الفرع الأول:التسوية الودية للنزاعات المتعلقة بالصفقات العمومية 110
البند الأول: نشأة لجنة التسوية الودية للنزاعات 111
البند الثاني: تشكيل لجنة التسوية الودية للنزاعات واختصاصاتها 111
الفرع الثاني:دور القضاء الإستعجالي في حماية قواعد المنافسة 113
أولا: شرط المصلحة 113
ثانيا: شرط الموضوع 114
ثالثا: شرط التوقيت 115
البند الثاني: الشروط الخاصة للدعوى الإستعجالية 115
أولا:توفر عنصر الاستعجال 115
ثانيا:شرط عدم المساس بأصل الحق 116
البند الثالث: نطاق اختصاص القاضي الإداري في الدعوى الإستعجالية 116
أولا:اختصاص القاضي الإستعجالي عند المساس بإحدى الحريات الأساسية 117
ثانيا: اختصاص القاضي الإستعجالي من حيث موضوع الدعوى 118
الفرع الثالث:دور قضاء الموضوع في حماية قواعد المنافسة 119
البند الأول: تحديد الاختصاص القضائي 119
البند الثاني:أوجه ممارسة الدعوى 120
أولا: قضاء إلغاء القرارات التعسفية 121
ثانيا: دعوى القضاء الكامل 122
المطلب الثاني: الجرائم المتعلقة بالصفقات العمومية والعقوبات المقررة لها 123
الفرع الأول:جريمة منح امتيازات غير مبررة في مجال الصفقات العمومية (جنحة المحاباة) 124
البند الأول: أركان الجريمة 125
أولا:صفة الجاني 125
ثانيا: الركن المادي 126
أ/عنصر منح الامتيازات الغير مبررة للغير 127
1/مفهوم الامتياز الغير مبرر 127

Scanné avec CamScanner

2/المستفيد من الامتياز الغير مبرر..... 127
ب/عنصر مخالفة الأحكام التشريعية والتنظيمية..... 127
ج/عناصر العمليات التي تمثل الركن المادي..... 127
1/العقد..... 128
2/الاتفاقية..... 128
3/الصفقة..... 128
4/الملحق..... 129
5/ مراجعة العقد أو الصفقة..... 129
ثالثا: الركن المعنوي..... 130
البند الثاني: قمع الجريمة..... 131
أولا: العقوبات المقررة للشخص الطبيعي..... 131
أ/ تشديد العقوبات..... 131
ب/الإعفاء من العقوبة..... 132
ج/ التخفيض من العقوبة 132
د/ تقادم العقوبة..... 132
ه/ العقوبات التكميلية 133
1/ مصادرة العائدات والأموال الغير مشروعة..... 133
2/ إبطال العقود والصفقات والبراءات والامتيازات والتراخيص..... 133
ثانيا: العقوبات المقررة للشخص المعنوي..... 133
الفرع الثاني:جريمة استغلال نفوذ الأعوان العموميون للحصول على امتيازات غير مبررة 134
البند الأول:أركان الجريمة 135
أولا: صفة الجاني..... 135
ثانيا: الركن المادي..... 135
أ/النشاط الإجرامي..... 136
ب/ الغرض من استغلال نفوذ الأعوان العموميون..... 136
1/ الزيادة في الأسعار..... 136
2/ التعديل في نوعية المواد..... 137
3/ التعديل في نوعية الخدمات..... 137
4/ التعديل في آجال التسليم..... 137
البند الثاني: الركن المعنوي..... 137
البند الثالث: قمع الجريمة 138
الفرع الثالث: جريمة قبض العمولات من الصفقات العمومية 138
البند الأول: أركان الجريمة..... 139
أولا: صفة الجاني..... 139
ثانيا: الركن المادي..... 139
أ/ النشاط الإجرامي..... 139

Scanné avec CamScanner

1/ الأجرة..... 139
2/ المستفيد..... 140
ب/ المناسبة 140
ثالثا: الركن المعنوي..... 141
البند الثاني: قمع الجريمة..... 141
الخاتمة:..... 143
قائمة المراجع..... 147
الفهرس..... 157

Scanné avec CamScanner